

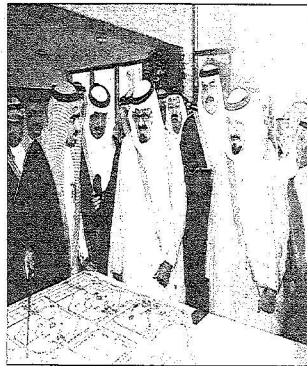
المصدر : الجزيرة

التاريخ : 02-07-2008 العدد : 13061

الصفحات : 4 المسلسل : 19

أكد وجود خطا تكفل السيطرة على التضخم.. خادم الحرمين الشريفين لصحيفة السياسة الكويتية:

# أطمئن الجميع.. هناك حلول ملائمة لقضية غلاء أسعار بعض المواد الغذائية.. وسنستغل الوفرة المالية للقضاء على التضخم



في ندوة مع نائب الرئيس التنفيذي بترميم وبناء المؤسسة بين شعوب المنطقة

العقل والفكر الخبير سيبدأان ساعة غروب الدين أرادها الشعر للبلدان والمنطقة

لقب (الثقافة الكبرى) يجعلنا حريصين على مواصلة دورنا في طرح كل ما من شأنه زيادة عرى التعاون والتلاحم بين دول المجلس

## جدة - واس

أكد خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أن عجلة النمو في المملكة العربية السعودية سريعة، ولكن سرعتها مقصورة لأن الهدف دائماً وأبداً هو أن يتحدث المواطنون عما آفاه الله تعالى به عليهم من الخير، مشيراً لحفظه الله إلى أن نعم الله على بلد الحرمين الشريفين كثيرة ومن المهم أن يتفاعل المواطنون مع هذا النمو ويكفوا هم صناعه وجنوده ورجاله، فالنمو العمراني والإقتصادي يصبح سراياً ما لم يوازن نمو بشري وإنساني وفكري، وطمأن خدام الحرمين الشريفين الجميع بأن قضية غلاء أسعار بعض المواد الغذائية التي يعانيها العالم بأسره وانعكست بالتدعية على المملكة يوجد لها حلول سلائسة لدى المسؤولين في الدولة من خلال الأموال السيادية، خصوصاً المواد الغذائية الأولية، كما أن هناك خلطاً تكفل السيطرة على التضخم الذي يتحدث البعض عنه، وذلك باستغلال الوفرة المالية التي تتمتع بها المملكة في موضعها الصحيح المحدد له سلفاً، بمرئيات واعية قوامها رفاهية المواطن السعودي والحفاظ على مدخراته السيادية.

وقال الملك المفدى إن المملكة أوضحت خلال اجتماع جدة للطاقة الذي عقد مؤخراً موقفها الذي لا ارتقاع الطرد في أسعار النفط، كما أكدت مجدداً إن سياستها منذ قيام منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) تقوم على تبني سعر عادل للبترول لا يضر المنتجين والمستهلكين، حرصاً منها على مصالح العالم أسوة بحرصها على مصالحها الوطنية، مؤكداً - رعاه الله - أنه يتطلب من

الدول المنتجة والمستهلكة معاً أن تكشف الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع الأسعار للتعامل معها بكل وضوح وشفافية حتى لا يؤخذ البريء بجريرة المسيء، جاء ذلك في حديث أدلى به خدام الحرمين الشريفين - يهده الله - لصحيفة (السياسة) الكويتية أجراه رئيس تحريرها أحمد الجارالله نشرته في عددها الصادر اليوم، وقيماً يلي النص الكامل للحدث:

سؤال: سيدي خدام الحرمين الشريفين: دعني في البداية أسألك كيف سارت أعمال مؤتمر جدة الذي جمع أخيراً ممثلي الدول المنتجة والمستهلكة للنفط ووجهتم خلاله كلمة شفاقة وضعت النقاط على الحروف وحدث مواطن الخلل التي تؤدي إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط؟

جواب: لقد أوضحنا خلال هذا المؤتمر موقفنا المناوئ لهذا الارتفاع الطرد في أسعار النفط، كما أكدنا مجدداً على أن سياسة المملكة منذ قيام منظمة (أوبك) تقوم على تبني سعر عادل للبترول لا يضر المنتجين والمستهلكين، حرصاً منا على مصالح العالم

أسوة بحرصنا على مصالحنا الوطنية، فنحن ليس لنا شأن في ارتفاع أسعار النفط الحالية، والعلة تكمن في عوامل أخرى لا نفقاً ذكرها منها: عبث المضاربين بالسوق في سبيل مصالح تهمهم وزيادة الاستهلاك في عدد من الاقتصاديات الواعدة، وكذلك الضرائب المتزايدة على البترول في عدد من الدول المستهلكة، الأمر الذي يحتم على الأخيرة أن تخفف ضرائبها على النفط المصنع فيسببها إذا ما ارتأت حشاً المساهمة في تخفيف العبء على المستهلك.

ولكن رغم هذه العوامل التي أشرت إليها، ورغم التزام (أوبك) بتلبية الطلب المتزايد على النفط وعدم قرضها تسعيرة محددة منذ مدة طويلة تاركة الأمر للسوق، إلا أنه لا يزال هناك من يشير بأصابع الاتهام إلى (أوبك) وحدها، وهذا يتطلب من الدول المنتجة والمستهلكة معاً أن تكشف الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع الأسعار للتعامل معها بكل وضوح وشفافية، حتى لا يؤخذ البريء بجريرة المسيء، فمن يدعي أن زيادة الإنتاج ستخفف من وطأة المضاربات الحاصلة في السوق مخفي ذلك لأن هناك مرئيات كثيرة لدى هؤلاء المضاربين يعتقدون معها أن أسعار النفط ستظل عالية، وهذه المرئيات لا شأن لنا بها - كدول منتجة - فنحن نعرض ببضعنا في السوق الدولي وفقاً للأسعار المتوقعة سواء كانت تلك الأسعار عالية أو منخفضة.

وقد علمت أن هناك توجهاً لدى دول عديدة من الدول المستهلكة لتخفيف حدة تلك المضاربات في السوق، ولكن - كما قلت - هذا ليس شأننا، فالعالم يشهد نمواً هائلاً والنفط سبب هذا النمو والحاجة إليه تزداد، في

السابق عندما كانت (أوبك) تحدد سعر النفط اعترضت الدول المستهلكة على ذلك، وطالب إخضاع السعر للعرض والطلب، فاستجابت المنظمة والآن يصب البعض جام غضبه عليها محملاً إياها مسؤولية ارتفاع السعر.. هذا ليس عدلاً، ومع هذا ومن واقع قراءات لتقارير الخبراء أقول إن السعر الحالي للبترول يعد رخيصاً إذا ما قورن بأسعار البدائل الأخرى للطاقة التي تشهد أيضاً ارتفاعاً متزايداً، بفعل تزايد الطلب عليها أو كثافة إنتاجها، نتيجة تنامي معدلات النمو الاقتصادي في العالم.

كما أن تقارير الخبراء تشير في الوقت ذاته إلى أنه مع تزايد معدلات النمو سيؤدي الطلب على النفط مستقبلاً باعتبار عصب الحياة، والحد لله تعالى، منطلقاً تدعم باحتياطي نفطي كبير يلي هذا الطلب مستقبلاً وهذا هو الأهم، نعم.. قد يختلف البعض معنا في طروحاتنا ولكننا لسنا معنيين بهذا، فنحن كنا ولا تزال صريحين وشفافين في مرئياتنا لضبط السوق العالمي، ونامل من الآخرين أن

يجدوا الوسائل التي تخفف عن شعوبهم كاهل الحاجة إلى مثل هذه الطاقة الحيوية، وفي هذا الشأن وإيماننا من المملكة بأهمية التعاون الدولي في شؤون الطاقة وإدراكها في ضرورة مساعدة الشعوب الفقيرة التي تعاني ارتفاع أسعار النفط، فقد أعلنت مؤتمراً جدة عن إطلاق مبادرة الطاقة من أجل الفقراء وذلك لكي تمكن الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة، كما دعوت المجلس الوزاري لصندوق (أوبك) للتنمية الدولية للنظر في إقرار برنامج موانئ لبرنامج الطاقة من أجل الفقراء بصفة مستمرة، وأن يخصص لهذا البرنامج مليون دولار أمريكي.

وفي النهاية اعتقد أنه يتخاضر جهود الإمارات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى المتقدمة في العالم سنحاز ياذن الله تعالى أزمت كثيرة في هذا الشأن، وعلى الدول المستهلكة أن تتكيف مع أسعار وأدوات السوق وأن تعالج أسورها بمنطق عادل.

سؤال: سيدي خادم الحرمين: مشروعات التنمية الضخمة في المملكة أصبحت حديث الأوساط الاقتصادية الدولية.. إلى أين المسير؟

جواب: مع الوفرة المالية التي آفاه الله سبحانه وتعالى بها على المملكة، علينا أن نكسب الوقت حتى ولو طلب الأمر أن نقسّر من حاجته

بزيادة الإنفاق والكلفة على المشروعات التي تعود بالنفع الوثير على أبناء شعبنا من جبل المملكة والحالي الأجيال المقبلة، نريد أن يتمتع السعوديون من جبلنا الحالي

بمظاهر النمو في بلدهم، وأن يورثوا هذه المشروعات لأجيالهم المقبلة لينعموا بها ويخربانها، أوافقك أن أحمد أن سجلة التنمو في المملكة

سريعة، ولكن سرعتها قد تباطأت، لكن هذا ما نأمله، وأن نرى بلدا يتحدث مواطنوه عما آفاه الله تعالى به عليه من الخير، فتمتع على بلد الحرمين الشريفين

كثيرة، وبعثنا كثيرا في الوقت ذاته أن يتفقال الإنسان السعودي مع هذا النمو ويكونوا هم صناعه وبنوده ورجاله، فالنمو العمراني

الاقتصادي يصبح سرايا ما لم يواز نمو بشره وأشائه وفكره، والحمد لله تعالى، الفرص كثيرة ومتاحة ومرنيات المستقبل واضحة

بالتسوية لنا، وقد تحدث أخضع لخبسة أخطاه العاملين، فائنين يعملون هم الذين يخشون، ولكن كل شيء مستطير عليه ويضي إلى مستقره، وهناك وسائل

موضوعة لمعالجة أي خطأ حال حدوثه، اليوم، توجد وفرة في الصناعة، وهناك مدن صناعية واقتصادية شبيدت وأخرى في طور

الجميع فالحرص تصبح سرايا إذا لم نتجاوب معها بالعمل لاستغلالها.

وأود هنا أن أطمئن الجميع بأن قضية غلاء أسعار ولا المواد الغذائية التي يعانيها العالم بأسره وانعكست

بالتبعية على المملكة، هناك حلول ملائمة لها لدى المسؤولين في الدولة من خلال

الأموال السيادية، خصوصا المواد الغذائية الأولية، كما أن هناك خطط تكفل السيطرة

على التضخم الذي يتحدث البعض عنه، وذلك باستغلال الوفرة المالية التي تتمتع بها المملكة في موضعها الصحيح

المحدده له سلفا بمرئيات واعية قوامها فحامية المواطن السعودي والحفاظ على

مدخراته السيادية. سؤال: سيدي خادم الحرمين: في ظل الوفرة المالية التي تسود دول مجلس

التعاون الخليجي، هل يربح التعاون الاقتصادي القائم بين دول المجلس؟

جواب: بصفتنا جوارنا في دول المجلس بالتشقيقة المبررة، وهذا يجعلنا في المملكة حرصين تمام الحرص على مواصلة دورنا في طرح كل ما من شأنه زيادة عرى

التعاون والتلاحم بين دولنا، فهناك تعاون اقتصادي قائم بين الشبقيات الست في المجلس، إلا أننا ندفع دوماً ما في

تكون وتيرة هذا التمساون أسرع وأفضل، وتنتقل إلى ذلك اليوم الذي نرى فيه حلم شعبونا في التواطير الاقتصادي قد تحقق على

لجيلة المقلل ما زرع له، المملكة ليست - والحمد لله تعالى - بحاجة إلى أية أموال من تلك

الفوائض في دول الخليج، بل بالعكس السعدودية نريد ولا تنقص من رخاء أشقانها، وكل ما نتوخاه أن تكون جميعا

واعين لأي مخاطر محيط بنا. لقد كان لنا كبير أجدا عندما تعرضت الشقيقة الكويت لتلك الكارثة في عام

1990م، ولم يمد لنا يدا إلا عندما رجعت الكويت لأهلها، واسترد شعبها أرضه، ولا نريد لأي دولة في مجلس

التعاون أن تتعرض لمثل هذه الكارثة، وهذا مساسرنا عليه منذ أن ولدت الدولة السعودية، نريد أن يبقى

أشقاؤنا في حرن بعينين عن المخاطر والكوارث كتحكك التي حلت بالكويت، وهي مخاطر

جاءت من العراق حينها، ولا نريد لها أن تأتي من أي جهات أخرى في وقتنا الحالي.

أسامنا الآن ما يجب أن نحرص أنفسنا منه، من كل من لا يريد الخير لينا الأقليم أو هذه المنطقة، وأن تكون على وعي تام بهذه المخاطر قبل حدوثها. علاقتنا مع دول

المجلس على استثناء - كما تعرف - على أحسن ما يرام، ونسعد كثيرا عند نبيذ أي اختلافات أو خلاف في الرأي بين أحد منهم، وتكون أكثر الناس راحة حينما تنتهي

بعض الخلافات أو خلاف في وجهات النظر بيننا وبين إحدى دول المجلس بأول والعلاقة الجيدة كوننا نعبر

في قضية محل نقاش مع أشقاؤنا وأن يكون الأمر مجرد اختلاف في وجهات النظر لا خلافا يخلق حائلا جفاه.

وفي كثير من المواقف أتت المملكة على نفسها، ولا نسانه من ذلك بل يتسرع صدرنا لمثل هذا الأمر ما دنا ثري لغة

التناصح فيسما بين دولنا،

وتبقي في اللغة السائدة والمقبولة والمقبولة بيننا لدرء أي شسر براد بنا، خصوصا أن شعوب المنطقة ذات وضع اجتماعي متفارق يحتم علينا كشقيقة كبرى أن نعمل على زيادة التلاحم مع بعضها البعض سواء كان تلاحما اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا.

سؤال: سيدي خادم الحرمين: أسمع وأنا دائم التردد على بيلكم وشعبكم، الطيب حديث مواظبكم عن مرئياتكم للمستقبل التي تهدف إلى إصلاح اجتماعي يتسجم مع لغة العصر؟

جواب: التقدم الاجتماعي الذي لا يخسر من رحم خصوصيات الشعوب لا جدوى منه، ولذلك نحن

ماضون في هذا التقدم ولكن وفق ما يتسجم مع تقاليد وعادات ومسوروت المواطن السعودي ولا وأخيرا عقيدتنا الإسلامية الغراء التي

بها نفتخر وعليها نسير ونهتدي، العقيدة الإسلامية دين وديننا وندعو لها بالصنسي ونطبقها بالسلمة التي أمرنا بها دستورنا الإلهي

القرآن الكريم، هناك من يتحدث أيضا عن مساس العمل السياسي، وأنا أعتقد أن العمل إذا ساد فإن الحكم حينها يكون صحيحا ومرحبا للناس، خصوصا وأنت أمام خصوصية يجب أن تراعيها لشعبك، فالقوة ليست في

تهيب الناس أو تخوفهم، بل في العدل والإنصاف بينهم، ونسال الله عن رجل أن يعيننا على تسبير أمور بلدنا وفق هذا المستقر، فالناس - كما قلت

في تلاحم مع قباياتها وحكامها عندما ترى الأمن مستحبا والعدل هو السائد بينهم، أما اللغو فيذهب جفاه لأنه لا يقق الناس.

سؤال: سيدي خادم الحرمين: ما مرئياتك المستقبلية السياسية لشعوب هذه المنطقة أمام الوفرة المالية التي تتمتع بها الآن؟

جواب: بصفتنا جوارنا في دول المجلس بالتشقيقة المبررة، وهذا يجعلنا في المملكة حرصين تمام الحرص على مواصلة دورنا في طرح كل ما من شأنه زيادة عرى التعاون والتلاحم بين دولنا، فهناك تعاون اقتصادي قائم بين الشبقيات الست في المجلس، إلا أننا ندفع دوماً ما في تكون وتيرة هذا التمساون أسرع وأفضل، وتنتقل إلى ذلك اليوم الذي نرى فيه حلم شعبونا في التواطير الاقتصادي قد تحقق على أرض الواقع وأعطى أكله.